

السياسة الدولية في ليبيا: سياسة هدم أم سياسة بناء؟

مسعود عيسى عبد الحميد

باحث دكتوراه، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب

mrrsrrd@gmail.com

مستخلص:

السياسة الدولية تكون سياسة بناء عندما تعمل على توحيد الرؤى السياسية للدول بما يعمل على تحقيق السلام والعدل والمساواة وتجنب العنف والقتل والإضطرابات السياسية والإقتصادية، أو تكون سياسة هدم ومعول خراب عندما تعمل على هيمنة بعض الدول على الأخرى ونهب موارد الشعوب الفقيرة وعدم مساعدتها على النهوض والبناء، وهي في واقع الأمر من النوع الثاني الذي قاد الكثير من الشعوب الى الحروب والقتل والدمار، ومن هذه الشعوب الشعب الليبي الذي ساعدت على إحتلال بلاده ومنعها من الإستقلال ، ثم حصارها وتدميرها وتركها في دوامة العنف والقتل، بل فتح الأبواب للنيل منها بأية وسيلة كانت دون إكتراث بقيمة الإنسان الذي يعيش فيها ومساعدته ليتعاون مع الآخرين من أجل السلام والأمن والرخاء، ولعل إستئثار شعوب الدول المتقدّمة بما يزيد عن 80% من ثروات العالم ويستهلكون 60% من الطاقة، في حين تتقاسم شعوب الدول النامية الذين يزيدون عن 85% من سكان العالم 1% من الدخل القومي لا أكبر دليل على أنّها سياسة أباحت تدمير الشعوب النامية وأوجدت القانون الدولي الذي يبرّر ذلك، وحرصت على إحترامه بالقوة، مثلما عملت على تدمير ليبيا تحت غطاء القانون الدولي فجعلت منها بلاد مباحة للنهب في بحر من الفوضى والخلافات، آلت بها الى الفشل في أن تكون دولة مثل بقية الدول التي لها سيادة لا ينعّص منها ولا تُمس.

الكلمات المفتاحية: السياسة الدولية، القوى الإقليمية والدولية، الصراع السياسي، الأزمة الليبية.

International Politics in Libya: A Policy of Destruction or a Policy of Construction?

Masoud Issa Abdelhamid

PhD Researcher, Mohammed V University, Rabat, Morocco

mrrsrd@gmail.com

Abstract::

The international politics is a constructive policy when it works to unify the political visions of countries in a way that works to achieve peace, justice, and equality, and to avoid violence, killing, and political and economic unrest. It is also a policy of destruction and devastation when it works to dominate some countries over others, plunder the resources of poor peoples, and prevent them from advancing and building. In reality, it is of the second type, which has led many peoples to war, killing, and destruction. Among these peoples is the Libyan people, whose helped occupy his country and prevent it from gaining independence, then besieged and destroyed it, and left it in a cycle of violence and killing. Indeed, it opened the door to attacking it by any means possible without regard for the value of the people living there or helping them cooperate with others for peace, security, and prosperity. Perhaps the fact that, the peoples of developed countries monopolize more than 80% of the world's wealth, and consume 60% of the world's energy, while the peoples of developing countries who represent more than 85% of the world's population share only 1% of the national income, is the greatest evidence of this policy that has permitted the destruction of developing peoples, created international law to justify this, and insured that respecting it by force just as it worked to destroy Libya under the cover of international law, turning it into a country open to blunder in a sea of chaos and conflict, leading it to fail to be a state like other countries with sovereignty that is not diminished or infringed upon.

Keywords: International policy, regional and international powers, political conflict, Libyan crisis.

مقدمة :

تختلف النظرة الى السياسة الدولية ما بين الدول النامية والدول المتقدمة، فالدوال النامية تراها بأنها سياسة تسعى إلى الحفاظ على سيادة الدول وإلى أن يسود السلام والأمن في العالم، وتراها الدول المتقدمة بأنها السياسة التي تعمل على الحفاظ على مصالحها وأن تبقىها مهيمنة على الإقتصاد العالمي ومحتكرة للقوة والسبل المؤدية اليها، وهذه النظرة هي التي جعلت أمريكا تهيمن عليها من خلال إجبار وإكراه الدول وأحتلالها أحياناً، وأن تعمل الدول على تلبية طلباتها بإعتبار أنها قائد المجتمع الدولي الوحيد الذي يعمل على نشر الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، وهو ما جعل سيادة الدول تتطور ليس وفقاً لقواعد القانون الدولي ومتطلبات العصر، بل وفقاً للإستراتيجية الإمبريالية التي جعلت الدول المتقدمة تزداد تطورا والدول الفقيرة تزداد تخلفاً، بل تدمر أساسيات الحياة في الدول النامية تحت ذرائع نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية الأقليات، مما أفسح المجال لبروز دور المنظمات غير الحكومية في التدخل في صنع السياسة الدولية كتدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو وتيمور الشرقية اللتان وُضعتا تحت إدارة دولية، وأخيراً ليبيا التي تركت للعنف والقتل والنهب والفساد .

وأخذت السياسة الدولية في ليبيا بُعداً لا يخدم الشعب الليبي ولا يحمي من هفواتها، فهي منذ زمن طويل سمحت للدول المهيمنة عليها أن تتحكم في مصير ليبيا وتجعلها تبقى تحت الوصاية أو الإستعمار في شكله الجديد، وكانت تحاول أن تكون دولة لها مكان في المجتمع الدولي مثل بقية الدول لتشارك في صنع سياسته، وما إن تمّ ذلك وحصلت على إستقلالها حتى سارعت بعض الدول التي وقفت في طريق حريتها إلى جعل العداء أساساً لعلاقتها معها وأخرى جعلت المصلحة هي من يقود التواصل بين الدولتين، وما إن حانت الفرصة للنيل من الدولة الليبية التي أظّلها الربيع العربي بظّله حتى كانت خباثت السياسة الدولية أساساً لكل ما تقوم به في ليبيا على أساس أنها تعمل على ما يجعل الشعب الليبي يعيش في حرية ورخاء وينعم بالديمقراطية على وفق ما يريده الغرب، فكان للسياسة الدولية

الدور الأكبر في تدمير ليبيا ونهب ممتلكاتها وإستدامة الصراع والقتل، وتنشئة شعبها على خيانة الوطن وتقديمه عطية للهيمنة عليه.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى معرفة دور السياسة الدولية في الحالة المتردية التي وصلت إليها ليبيا منذ أن صارت دولة مستقلة إلى أن عصفت بها رياح التغيير في 17 فبراير 2011م لتكمل ما عصي عليها فعله في الفترة التي سبقت ذلك التاريخ، ومعرفة مدى رضاها (السياسة الدولية) على دور القوى الإقليمية والدولية في تفتيت ليبيا وتركها تقبع في دائرة العنف والصراع السياسي الذي طال أمده وضعف أمل الخروج منه، إلى جانب رضاها على ما تفعله تلك القوى على الأرض وما تنهبه من ثروات، في الوقت الذي يطبل فيه البعض بالإنجازات التي قَدّمتها، وينكر عليها آخرون ما تفعله.

مناهج البحث :

إتخذت هذه الدراسة من منهج دراسة الحالة والمنهج الوصفي التحليلي أساساً لمعرفة دور السياسة الدولية فيما تتعرض له ليبيا من تدمير سياسي وإقتصادي وإجتماعي ممنهج، ومن المنهج الوصفي التحليلي منهج مساعد لإستبيان ما تخفيه البيانات والمعلومات من خفايا ساهمت في تشكيل بيئة سياسية لا تسمح ببناء ليبيا أو العودة إلى مسار الدول المستقرة، كما إتخذت المنهج التاريخي سبيلاً لإستعراض تاريخ السياسة الدولية في ليبيا منذ أن صارت دولة مستقلة تتحين القوى الدولية والإقليمية النيل منها والعودة بها إلى مستنقع الإنقياد والعبودية الحديثة.

إشكالية موضوع الدراسة :

تعتبر السياسة الدولية هي المدخل الرئيسي لتدخل الدول في الشأن الليبي، وهي التي سمحت للقوى الخارجية بأن تجد لها موطئ قدم في ليبيا، وأن تقوم بتسييرها وفقاً لما يخدم مصالحها، فالدول التي تدخلت في ليبيا وما زالت تتدخل في الشأن الليبي لم تفعل ذلك إلا بموافقة السياسة الدولية التي أساسها الهيمنة والنهب، لتلتقي القوى الخارجية على الأرض الليبية لترتيب الأوضاع السياسية في ليبيا بما يمكّنها من الهيمنة على مقدرات الشعب الليبي

ويضمن إستمرار ذلك لزمن طويل، وإنطلاقاً من هذه الفكرة تحاول هذه الدراسة إيجاد إجابة واضحة للسؤال حول هل السياسة الدولية في ليبيا فعلت ما تنص عليه المواثيق الدولية أم كانت سياسة أهواء ومصالح؟ وهل هي سياسة هدم أم سياسة بناء؟
فرضيات الدراسة :

تفترض الدراسة أنّ ليبيا كانت ضحية لخبط السياسة الدولية من قبل أن تصبح دولة لها كيان سياسي في المجتمع الدولي، وما زالت السياسة الدولية تعمل على أن تكون ليبيا وفقاً لما ترسمه لها من سياسة تخدم الدول التي ترسمها، ولذلك ستظلّ ليبيا في إنقسام أيديولوجي وتباين سياسي ما دامت السياسة الدولية تقودها نظرة إمبريالية ترتضي التردّي الذي وصلت إليه ليبيا وتبرّر ما تفعله بعض القوى فيها، ولذلك:
- ستشهد ليبيا مزيداً من التدهور السياسي والإقتصادي إن لم تتغيّر السياسة الدولية النهج الذي تتعامل به مع القضية الليبية.
- ستظلّ ليبيا رهناً للسياسة الدولية ما دام أهلها في غفوة عما يحاك لهم ولبلادهم، وما داموا لا ينظرون إلى مستقبل متحرّر من خبط السياسة الدولية.

تقسيم الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث كل منها يتناول جانباً مهماً من جوانب السياسة الدولية في ليبيا وهي كالآتي:
المبحث الأول: السياسة الدولية في ليبيا والأهداف التي تسعى إليها.
المبحث الثاني: سبل السياسة الدولية في ليبيا.
المبحث الثالث: إنجازات السياسة الدولية في ليبيا
المبحث الأول: أهمية ليبيا وأهداف السياسة الدولية فيها :

ليبيا إحدى الدول النامية التي يتناولها هذا البحث من جانب إستهدافها من قبل السياسة الدولية التي جعلتها تزرع تحت نير الإستعمار ثم منحتها الإستقلال الذي لم يجعلها في منأى من تحكّم الدول الكبرى التي تصنع السياسة الدولية وفقاً لمصالحها وغاياتها،

فالسباسة الدولية تجبر الدول النامية على أن تكون تابعة وإلا تتعرض للدمار والقتل ونهب الموارد التي هي الهدف الذي تسعى إليه، فلم تسلم ليبيا من خبائث السباسة الدولية سواء قبل إستقلالها أو بعده، فهي لم تخرج من هيمنتها التي رهنها لدول عاثت فيها فساداً وما زالت تعيش فيها تحت أنظار الأمم المتحدة وأجهزتها التي لم تمارس سلطاتها لتجنب ليبيا المزيد من الدمار والقتل، وأن تجعل منها عضواً مشاركاً في تنمية وبناء العالم على أسس العدالة والمساواة والحقوق التي هي أساس ميثاقها، وتعود أهمية ليبيا والإهتمام بها إلى موقعها الإستراتيجي ومساحتها ومواردها المتعددة التي جعلت من الهيمنة عليها هدفاً من أهداف الدول السائسة للعالم.

أولاً: أهمية ليبيا في السباسة الدولية :

ليبيا دولة تقع في شمال القارة الأفريقية تقدر مساحتها بما يزيد عن 1,775,500 كم²، لها ساحل على البحر الأبيض المتوسط يزيد عن 1900 كم، تشكل الصحراء 85% من أراضيها، مما جعل 85% من سكانها البالغ عددهم حوالي 7.38 نسمة حسب إحصاءات البنك الدولي عام 2024م (البنك الدولي 2024)، يقطنون على 10% من المساحة الكلية، وأن 90% من المساحة لا يسكنها سوى 15% من السكان في الواحات المنتشرة في الصحراء (محمد المهدي 1998)، ولموقعها الإستراتيجي القريب من أوروبا وتوسطه بين قارات العالم دوره في جعلها محط أنظار القوى الدولية منذ القدم، سيطر عليها الإغريق والفنيقيين والرومان والأسبان حتى جاءها الأتراك فأصبحت أيلة عثمانية لمدة ثلاثة قرون ونصف الى أن سلمتها الى إيطاليا في 1911م (رولاند أوليفر وجون فيج 1965)، وحيث أن القاعدة في العلاقات الدولية هي أن الدول الصغيرة تكون مسرحاً للعب الدول الأكبر، التي لا تريد أن ترى للدول الصغيرة مكاناً معها على الساحة الدولية، ظهر مشروع بيفن - سفورزا الذي هو إتفاق سري كان قد أبرمه وزير خارجية بريطانيا إرنست بيفن Ernest Bevin ووزير خارجية إيطاليا كارلو سفورزا Carlo Sforza لينع ليبيا من أن تحصل على إستقلالها إلا بعد عشر سنوات، على أن توضع أقاليمها الثلاثة خلال هذه

الفترة تحت الوصاية الدولية، وهو ما أظهر دهاء السياسة الدولية في عدم قبول الشعوب النامية لتشارك في بناء الكون أو هدمه.

إن أهمية الدول تجعلها محل إحترام في المجتمع الدولي، إما خوفاً منها أو طمعاً فيما لديها، وليبيا لم تكن لها أية أهمية قبل ظهور النفط وإستخراجه، فتركيا عملت على سلب الليبيين ممتلكاتهم من خلال الجباية والأتاوات، ثم جاءت إيطاليا فإستغلت الأراضي الزراعية بسلبها من أصحابها وشجعت الطليان على الإستيطان فيها، ومن بعدها صارت تتصارع عليها القوى الغربية فيما بينها، مثل الصراع الفرنسي - الإنجليزي والصراع الفرنسي - الإيطالي وكذلك الأمريكي - السوفييتي، ثم صارت أهميتها مرتبطة بالشركات النفطية التابعة للدول الغربية التي عملت على إستقرار النظام الملكي حتى يستمر إستخراج النفط وتصديره، وفي عهد نظام القذافي كانت ليبيا عصية عن التحكّم فيها حتى جاء الربيع العربي الذي أوجد الفرصة للدول الساعية الى تغيير الواقع الليبي والتخلّص من القذافي ونظامه لتستطيع أن تبلغ مرامها وتحقّق أهدافها، وبفضل دعم القوى الإمبريالية للجماعات المسلّحة صارت ليبيا مرتعاً للكثير من الدول وصارت تفقد سيادتها وثرواتها بمرور الزمن في غفلة من أهلها ومن المجتمع الدولي الذي إدّعى أنّه يعمل على حماية مواطنيها من بطش القذافي ثم تركها وشعبها في مهب العنف والقتل.

ثانياً: أهداف السياسة الدولية في ليبيا :

للسياسة الدولية أهداف ظاهرها العمل على ما يحفظ الأمن والسلام بين الشعوب والأمم، ونشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وفي حقيقتها أهداف تسعى إلى زيادة إتساع الهوة بين الشمال والجنوب، والهيمنة على الدول النامية ومقدّراتها، فالدول المتحكّمة في السياسة الدولية والمتحكّمة في إقتصاد العالم تتسرّر وراء تقديم العون والمساعدة للشعوب الفقيرة ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان في المجتمعات النامية لضمان إحتياجاتها من المواد الأولية وضمان أسواق لتصريف منتجاتها ونشر أفكارها، فهي ترسم السياسة الدولية بما يقوم على تحقيق أهدافها وغاياتها من خلالها، مستخدمة في ذلك كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة، ولذلك سعت العديد من الدول المتقدّمة منذ زمن بعيد للهيمنة على الدول

النامية ذات الموارد والتحكم في سياساتها بما يحقق لها أهدافها، ومن هذه الدول ليبيا التي لم تنفك من أنظار الدول الإمبريالية وأطماعها في مواردها وموقعها المتميز وجعلها تابعة لها، إلا أنّ نظام القذافي الراغب في التميز والداعي إلى تحرر الشعوب النامية حال دون ذلك، فكانت إنتفاضة السابع عشر من فبراير هي المدخل لتحقيق الأهداف المنشودة والفرصة الثمينة للهيمنة على ليبيا والسيطرة على مقدراتها بموافقة المجتمع الدولي الذي تغاضى عن الكثير من الجرائم التي إرتكبتها بعض الدول في سبيل الوصول إلى غاياتها وأهدافها فيها.

من الدول التي لها أهداف تعمل على تحقيقها في ليبيا الصين التي حاولت في بداية إنتفاضة 17 فبراير الإنحياز إلى جانب القذافي لأنه كان لديها نحو 30 ألف عامل في ليبيا يعملون في شركات تقوم ببناء المساكن وبعض المشاريع الصناعية، إلا أنّ تطوّر الأمور لصالح الإنتفاضة جعلها تغيّر موقفها لصالح المجلس الإنتقالي (أحمد الزروق وعبد الكريم إدبيش 2017)، فلم تعترض على قراري مجلس الأمن الدولي 1970 و 1973، وإكتفت بالصمت السياسي والنفع الإقتصادي، ولم تشارك في تدمير ليبيا أو تقتل شعبها، أما روسيا التي لحقت متأخرة بركب الدول المتهافنة على ليبيا يعود إهتمامها بليبيا إلى مطالبة الإتحاد السوفييتي بالوصاية على إقليم طرابلس في مؤتمر بوتسدام في سنة 1945م، كحصة من المستعمرات الإيطالية التي فقدتها إيطاليا بنهاية الحرب العالمية الثانية، وأنّ ليبيا تعتبر الأكثر ملائمة لإسقطله آنذاك، لأنه بحاجة إلى منفذ على البحر المتوسط (صلاح العقّاد 1970)، وأرادت أن تكون متواجدة على الأراضي الليبية بعد إنتفاضة فبراير في إطار السياسة الدولية التي تحركها المصالح والتي أساسها البقاء للأقوى، فعملت على أن تستفيد من الأزمة الليبية فجعلتها مدخلاً للتأثير على السياسة الأوروبية، ولتجد لنفسها مكاناً يخدمها في شمال أفريقيا وحوض المتوسط، بدءاً بالتنسيق مع مصر والإمارات للتحكم في مصير ليبيا، ثم دعمها لحفتر وإمداده بالسلاح والأموال مما جعل لها دوراً فاعلاً في الأزمة الليبية من خلال دفع الأزمة الى الأمام حتى أنّها عارضت قراراً بريطانياً يلقي اللوم على حفتر عندما زحف على طرابلس، وهو ما جعلها تتحكم في الصراع على السلطة وتوجيهه الى

حيث يراد له، حتى أنّ وزير خارجيتها سيرجي لافروف ذكر بأنّ التهديدّة الأخيرة للصراع بين قوات حفتر وقوات حكومة الوفاق كانت نتاج تفاهم روسي تركي (يوسف لطفي 2021).

الإهتمام الروسي بليبيا جعل الولايات المتّحدة التي تُظهر أنّها لا تهتم بليبيا أن تتهم روسيا بأنّها تنتهك الحظر الذي فرضه مجلس الامن بتصديرها المزيد من الأسلحة إلى ليبيا، في الوقت الذي تغض فيه هي الطرف عن الأفعال المشابهة التي تقوم بها كل من تركيا ومصر والإمارات وقطر بإعتبارهم حلفاء لها، فهي لا تنظر إلى ليبيا إلّا من خلال غاياتها وأهدافها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فأهميّة ليبيا لها أكّدها تقرير هيئة أركان الحرب المشتركة الأمريكية الذي رأى أنّ على الولايات المتّحدة أن تتمسّك بليبيا كأحد ثلاثة مواقع رئيسية في الشرق الأوسط (ليبيا، إيران، إسرائيل)، وأكّدها تقرير لوكالة الإستخبارات الأمريكية في سنة 1954م بأنّه على الولايات المتّحدة أن تتمسّك ببقاء ليبيا تابعة للغرب، وأن تتمسّك ببقاء الوجود الأمريكي فيها، حيث تقوم ليبيا بدور العازل بين الشرق الأوسط والمغرب العربي، وما دامت ليبيا صديقة للغرب فإنّ الغرب يستطيع السيطرة على الشاطئ الجنوبي للبحر المتوسط وجزء من شرقه (محمد هيكل 1996)، وهذه الأهمية جعلتها تعمل أن يكون لها تواجد في ليبيا طيلة عهد القذافي الذي ناصبها العداء الذي كانت نتيجته القطيعة بين البلدين ، لتسيطر على النفط الليبي وتتحكّم فيه من خلال شركاتها التي بلغت في سنة 1962م أكثر من 18 شركة متخصصة في النفط، الأمر الذي جعلها تمتلك حوالي 90% من النفط الليبي (عباس رشدي ب ت)، وعندما قامت إنتفاضة فبراير 2011م شاركت فيها من خلال حلف شمال الأطلسي لتتخلّص من القذافي ونظامه، وهو ما أكّده مجلة International Security في عدد الصيف 2012م من خلال دراسة أعدّها باحث في جامعة هارفارد الأمريكية بأنّ هدف التدخّل الأمريكي لم يكن لحماية المدنيين كما زعمته الولايات المتّحدة، بل في التخلّص من القذافي ونظامه الذي جعلها بعيدة عن الاستفادة من ليبيا طيلة أربعة عقود، فهي لا تريد لليبيا الإستقرار ولا تريد للدول الأخرى أن تتحكّم في السياسة الليبية والإستفراد بمواردها مثل فرنسا التي حدّر منها رئيس هيئة الأركان المشتركة الأدميرال مايكل مولن Michael Molten في مجلس الشيوخ بقوله أن لا يُترك الوضع في

ليبيا الى الإنذاف الفرنسي (أحمد قاسم 2019) وهو ما جعل الكونغرس الأمريكي يمرر قانون إستقرار ليبيا في 29 سبتمبر 2021م الذي يستهدف الجهات الخارجية التي تتدخل في الشأن الليبي مع معاقبة داعمي المرتزقة والمليشيات ومنتهكي حقوق الإنسان والحظر الأممي على الأسلحة، فرنسا التي وجدت في ليبيا فرصتها لإستعادة الهيبة الفرنسية في شمال أفريقيا، إستخدمت مجلس الأمن الدولي في البداية ليفتح لها الطريق إلى ليبيا بالتخلص من القذافي الذي كان يضايقها في أفريقيا، ثم أصبحت تستخدم مشروع الملف الليبي لصالح مشروعها الإقتصادي والأمني في أفريقيا، وصارت تتدخل في كل صغير وكبير من الشأن الليبي وتوجه بوصلته إلى حيث منافعها، وذلك من أجل أن تستحوذ على النفط الليبي من خلال تمكين شركة توتال التي تستحوذ على ما نسبته 30% من حقل الشراة و 24% من حقل قاع مرزق، و16% من حقل الواحة، وحصلت على 16.33% من شركة الواحة التي تعتبر من أهم الشركات النفطية الليبية (المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية 2023).

كما هناك دولا أخرى لم تتواني في الإستفادة من الأحداث التي شهدتها ليبيا بالمشاركة في حصار الشعب الليبي أو التضيق على القذافي ونظامه، مثل بريطانيا التي سارعت إلى المشاركة في تدمير القدرات الدفاعية الليبية من قبل أن يبدأ حلف شمال الأطلسي مهمة تنفيذ القرار 1973، فهي منذ زمن طويل كانت لا تريد إستقلال ليبيا، ولا تريد أن يكون لها جيشاً وحكومة مستقلة، فحددت عدد أفراد الجيش الليبي ب 5000 جندي فقط، وأن لا يتخطى الحدود الليبية، وعملت على أن تكون ليبيا في عداوة مع الجزائر ومصر، كما تحكمت في الاقتصاد الليبي بأن جعلت مالية ليبيا خاضعة لرقابة المحاسبين الإنجليز (صلاح العقاد 1970)، والحقيقة وراء التدخل البريطاني في ليبيا هي كما أوردها رئيس وزراء بريطانيا ديفيد كامرون David Cameron بقوله أنه يفضل التدخل حيثما إقتضت ذلك الدواعي الأخلاقية والمصلحة الوطنية، وأكدها وليم هيج بقوله "إذا ما تركت ليبيا كدولة منبوذة ستكون مصدراً محتملاً للإرهاب في المستقبل، وسيشكل ذلك خطراً على المصلحة الوطنية لهذا البلد (جيسون دافسون وآخرون 2014).

ولم تختلف سياسة إيطاليا عن سياسة الدول الأخرى الطامعة في ليبيا، فهي عند قيام الإنتفاضة ضد القذافي قامت بتعليق معاهدة الصداقة التي أحد بنودها حظر استخدام القواعد الإيطالية في أي عمل عسكري ضد ليبيا معتبرة أنّ نظام القذافي لم يكن شريكاً لها، وأيدت فرض حظر على ليبيا لكي تضمن استمرار مصالحها في مرحلة ما بعد القذافي، وحتى لا تتعرض استثماراتها وشركاتها للتدمير، ولذلك قامت بتمكين حكومة الوفاق من دخول طرابلس على متن فرقاطة إيطالية في نهاية أبريل 2016م، ونشرت قوة عسكرية على الحدود الجنوبية لليبيا مع النيجر عقب الاتفاق مع حكومة الوفاق على ذلك، كما وقعت إتفاقاً لتقديم مساعدة مالية وفنية لتدريب الشرطة على مراقبة الحدود للحد من الهجرة إليه (تقرير الشرق الأوسط 2011)، ولأهمية ليبيا لها التقى وزير الخارجية إيترو ميلاتيزي Itso Milatisi بحفتر الذي اعتبره طرفاً لا غنى عنه في التعامل مع الملف الليبي كما أشار في الوقت ذاته إلى أنّ السراج هو الطرف الأساسي والشرعي الذي تتعامل معه إيطاليا (أحمد قاسم حسين 2019).

وعلى منوال الدول الغربية غيرت تركيا موقفها من القذافي عندما رأت مصلحتها في التغيير، فدعمت المجلس الإنتقالي وأعربت عن إستعدادها لتقديم جميع أنواع المساعدة، ثم دعمت حكومة الوفاق وأعلنت أنها سترسل قوات عسكرية لدعمها، وهو ما جلب لها إتفاقية للتنقيب على النفط والغاز إلى جانب إتفاقية للتعاون الأمني والعسكري، كما حصلت لبعض لشركاتها على عقود بناء وإدارة بعض المرافق مثل بناء محطة ركاب جديدة بمطار طرابلس وإنشاء مركزاً للتسوق في العاصمة، وبعض المشاريع الأخرى، وأصبح لها وجوداً عسكرياً دائماً في بعض المناطق الغربية من ليبيا بعد أن دعمت حكومة الوفاق في التصدي للعدوان على العاصمة ودرعه (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2020)، وكذلك مصر التي هدّدت بأن تغزو ليبيا إذا ما كان لها دوراً في الحل السياسي بما يخدم مصالحها، ومن أجل ذلك مارست ضغوطاً على البرلمان الليبي ليجيز لها التدخل عسكرياً بزعم حماية الأمن القومي للبلدين، كما كان لكل من الإمارات وقطر والسعودية أدواراً بارزة في تعميق الأزمة الليبية كل حسب مصالحه والأهداف التي يرغب في تحقيقه (كريستيان أولركيسن 2014).

المبحث الثاني: سبل السياسة الدولية في ليبيا :

إن سبل السياسة الدولية لتحقيق أهدافها عديدة وتتطور مع تطور الزمن، واتخذت في ليبيا طابعاً مغايراً لما كانت عليه، فكان الخراب معولها والدمار مسلكتها من خلال التسرّع وراء المنظمة الأممية، وإستصدار ما يخدم مصالح القوى المهيمنة عليها من قرارات كمبرر لما تقوم به، ولمعرفة المزيد عن سبل السياسة الدولية في ليبيا يتناولها هذا المبحث بشيء من التفصيل في فترتين الأولى توضّح سبل الإذعان المتمثلة في العقوبات الشاملة وأهمها الحصار والحظر، والثانية توضّح سبل الإكراه وهي التدخل والدمار والقتل.

أولاً: العقوبات الشاملة :

أصبحت السياسة الدولية غير مبالية بحقوق الإنسان لتي تدّعي أنها تعمل من أجلها، فهي إتخذت من العقوبات التي أساسها تجويع الشعوب سبيلاً لتحقيق أهدافها، حتى أنها لم تبالي بقتل 11 ألف طفل عراقي في السنة الأولى من الحصار، تنفيذاً لتهديد وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية جيمس بيكر للعراق بقوله سنعيدكم إلى ما قبل العصر الصناعي(عبد الأمير الأنباري 1991)، فالعقوبات فرضت 114 مرة خلال عقد التسعينات من القرن الماضي حتى سمى بعقد العقوبات بإعتباره أكثر ممارسة للعقوبات في تاريخ البشرية، ويعتبر الحصار الإقتصادي والحظر أهمها لما لهما من آثار وخيمة ومدمرة تفوق آثار العمل العسكري دماراً وطول أمد.

الحصار الإقتصادي : الحصار الإقتصادي ظهر في الربع الأخير من القرن التاسع عشر كأحد صور العقوبات الدولية المستخدمة ضد الدول، وهو عقاب دولي إقتصادي يقوم بإلحاق خسائر إقتصادية ومالية وتجارية بالدولة المستهدفة، ويسبب أزمات إقتصادية وإرتفاع أسعار ونقص للمواد الأساسية، وهو أصبح متعارف عليه كأحد السبل لإكراه الدول على فعل ما تصبو إليه السياسة الدولية المتمثلة في تحقيق أهداف الدول الراعية لها، وكان يتم في صورة حصار عسكري ينتهي بالتفاوض أو بالإحتلال إلا أنه بتطور السياسة الدولية صار أسلوباً لا يحتاج إلى كثير عناء، فهو صار يتمثل في قرار تصدره إحدى المنظمات الدولية

فتسارع دول العالم إلى تطبيقه بالرغم من أنه يؤدي الشعوب قبل أن يؤدي الأنظمة الحاكمة، مما يدل على أن السياسة الدولية لا تهتم بالشعوب ولا تعير لها بالاً، وليبيا إحدى الدول النامية التي عانى شعبها من الحصار بدأً بحصار الولايات المتحدة لطرابلس في 1803م وضربها بنيران المدفعية (صلاح العقاد 1970)، ثم حصارها بسبب قضية لوكربي وإرغامها على تسليم مواطنيها، وأخيراً حصار نظام القذافي عندما دخلت ليبيا حلبة الربيع العربي. أصبح للسياسة الدولية وجهاً آخر تتعامل به مع ليبيا بعد أن إنتقلت من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري الذي كان لا يسمح بالتدخل في شؤون ليبيا، فعندما حاولت ليبيا التقارب مع السوفييت فرضت عليها عقوبات أولها العقوبات التي فرضها الرئيس الأمريكي جيرالد فورد بمنع تصدير 8 طائرات عسكرية قد سددت ليبيا قيمتها، ورفض بيع أية أسلحة أو معدات أمريكية لها، كما حظرت إستيراد النفط الليبي ودعت شركاتها إلى قطع التعامل مع ليبيا (سيد عبد الرحيم أبوخير ب ت)، وإستمرت تلك العقوبات إلى أن جاء رونالد ريجان إلى البيت الأبيض فكانت ليبيا أحد المواضيع التي تناولها الإجتماع الذي عقده في اليوم التالي لتوليّه منصبه، وكانت نتيجة فرض عقوبات إقتصادية حظرت فيه إستيراد النفط الليبي، كما حظرت تصدير المنتجات الأمريكية إلى ليبيا، ثم فرضت عقوبات إقتصادية في 31 مارس 1993م شملت حظر الطيران من وإلى ليبيا، وتخفيض عدد البعثات الدبلوماسية الليبية في الخارج، وحظر تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية والمعدات المتعلقة بالنفط، وتجميد الأرصدة الليبية، وقفل مكاتب الخطوط الجوية الليبية وقطع كل علاقة بها، الى جانب غلق السفارة الليبية في واشنطن، ووُضعت ليبيا في القائمة السوداء لا يباع لها ولا يشتري منها (فايزة بورياح 2022)، وشاركت الدول الغربية العقوبات المفروضة بإتباع السياسة الأمريكية وما تمليه من إذلال وتجويع وقهر، لأنّ ليبيا لها موقف رافض للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وما إن هبّت رياح الربيع العربي ووصلت الى ليبيا حتى كانت الولايات المتحدة من الدول التي سارعت إلى تدمير القدرات الدفاعية الليبية وقتل الليبيين.

الحظر : الحظر تراه الموسوعة السياسية بأنه إجراء قسري متعلق بإيقاف تصدير سلعة معينة أو عدد من السلع أو جميع السلع إلى دولة معينة كعقوبة لها أو وسيلة ضغط عليها، ومنه الحظر الجوي والحظر البحري وحظر التصدير وحظر التوريد وحظر التجوال، وهو يُعدّ من أخطر الجزاءات الدولية التي قد تؤدي إلى إهتزاز النظام الاقتصادي للدولة المستهدفة به، ومن الأمثلة على ذلك الحظر الذي فرض على العراق بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 661، والذي فرض على ليبيا بموجب القرار 748 عقب سقوط طائرة بانام أميركا فوق لوكربي، وفرض الحظر على تصدير الخشب في كمبوديا، والحظر على تصدير الألماس في أنغولا وسيراليون وليبيريا (سيد عبد الرحيم أبوخبر ب ت)، وفرض على ليبيا في الكثير من المناسبات، مثل حظر الدول الغربية التعامل مع ليبيا، والحظر الاقتصادي الأمريكي في سنة 1986م الذي سبّب في تدمير قطاعي الصناعة والنفط، وما يرتبط بهما من قطاعات أخرى، كما فرض عليها حصار بسبب قضية لوكربي الذي أدّى إلى تدمير إقتصادها الريعي بخسائر جسيمة تجاوزت 19 مليار دولار (جمال حمود 2004)، بالإضافة إلى حظر الطيران منها وإليها، وحظر تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية إليها، ممّا أدّى إلى تداعيات وتأثيرات سلبية مختلفة منها تعثر نقل الحالات المرضية الخطيرة وتعطل برامج الأساتذة والإختصاصيين الطبيين ومنعهم من الحضور إلى ليبيا، كما أدّى الحظر إلى وقف خدمات الصيانة الطبية والنفطية، وإعاقة برامج التنمية.

وبما أنّ السياسة الدولية سياسة مصالح مبنية على التحالفات والمطامع، إنّصح أنّ مصلحة الدول المتدخلة في ليبيا فوق كل اعتبار، وهو ما كان من دول عربية عندما سارعت الى تطبيق الحظر الجوي على ليبيا الذي فرضه مجلس الأمن الدولي بناء على القرار رقم 1973 الذي صدر في مارس 2011م . وما إن أعلن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy بداية الحظر حتى سارعت قطر ومصر إلى إتخاذ خطواتهما لتنفيذه بإيقافهما التعامل مع ليبيا وإيقاف الرحلات الجوية التي كانت تعبر أجواءها، كما شاركت فيه كل من الإمارات والكويت والأردن وكذلك تركيا، وأعلنت أسبانيا وإيطاليا اللتان تربطهما إتفاقيات سياسية وإقتصادية مع ليبيا أنّهما ستضعان قواعدهما

العسكرية تحت تصرف جهود فرض الحظر، أما بريطانيا فأضافت إلى الحظر تجميد الأموال الليبية المودعة لديها، وأنها على استعداد لتنفيذ الحظر بدون تفويض من مجلس الأمن.

ثانياً: التدخل والقتل :

تحاول الأمم التي ليس لها مكان في صنع السياسة الدولية أن تعيش بسلام بعيداً عن أي تدخل في شؤونها، ولكن القوى المهيمنة على السياسة الدولية تعمل على أن تجعل كل شعوب العالم مرتبطة بها من خلال التجارة والتكنولوجيا والفكر الرأسمالي، واتخذت من التدخل سبيلاً لتحقيق أطماعها وأهدافها، والذي استخدمته في ليبيا وكانت نتيجته العنف والقتل بدلاً من الحماية والبناء، ويوضح هذا المطلب أهم السبل التي تتخذها السياسة الدولية سبيلاً لتحقيق أهدافها في الدول النامية.

سبيل التدخل : التدخل هو إكراه تمارسه دولة أو عدة دول بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى بما يعوق الممارسة الحرة للحقوق السيادية لهذه الأخيرة (طارق تاجي 2022)، وميثاق الأمم المتحدة في الفقرة الثانية من الفصل الأول لا يجيز التدخل ويؤكد على أنه ليس هناك ما يخول الأمم المتحدة التدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، كما يؤكد على مبدأ السيادة وعدم جواز التدخل في دولة من الدول بأي صورة كانت، ولأي سبب كان، وكما هو معروف أن التدخل عندما يحدث في دولة ما فإنه يؤدي إلى فشل الدولة مهما كانت مبرراته ونوعه، ويظهر في شكل صراعات داخلية وحروب أهلية، وهذه الصورة للتدخل هي ما يحدث في ليبيا التي صارت تعاني من تعثر مسار إعادة البناء بسبب التدخلات الإقليمية والدولية، حيث لعبت أطرافاً إقليمية ودولية دوراً أساسياً في تعقيد الأزمة الليبية وزيادة الإنشاقات بين الفرقاء الليبيين، ولم يقتصر التدخل الخارجي على فترة الحراك السياسي بل إمتد إلى الوقت الحاضر ليأخذ شكلاً أكثر تعقيداً وبعداً خطيراً حتى أصبحت ليبيا مهيمناً عليها من قبل قوى خارجية تحركها وفقاً لمصالحها، فالدول التي سعت إلى إسقاط نظام القذافي بإستصدار قرار أممي هي التي تتدخل في ليبيا وتدير الصراع فيها بما يعيق إعادة بناء الدولة ويطيل الأزمة التي سنحت

للقوى المتدخلّة أن تنهب ما تريد، وكانت ليبيا من الدول التي إستهدفها ما يسمّى بالتدخل الإنساني بعد أن ضخم الإعلام عدد القتلى، فكانت أول دولة تستخدم ضدها القوة العسكرية ضمن مبدأ المسؤولية عن الحماية، وهو ما أسفر عن عنف وقتل وإنقسام سياسي كان عقبة في طريق إعادة بناءها.

سبيل القتل : بالرغم من أنّ ميثاق الأمم المتحدة يحظر استخدام القوة إلّا دفاعاً عن النفس، كما أنّ المادة 41 من الميثاق التي تنصّ على أنّ لمجلس الأمن الدولي أن يقرّر ما يجب إتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، سعت بعض الدول الغربية والعربية إلى الحصول على الدعم الدولي من خلال المنظمات الإقليمية والدولية إلى إنهاء نظام القذافي قبل إستيفاء كلّ الطرق السلمية للمحافظة على المدنيين كما يدعون، وتجنيب ليبيا القتل والدمار الذي يريدون، وعدم قدرة الأمم المتحدة على حلّ الخلاف الليبي سبب الإنتقاضة أو عدم إهتمامها به جعلها تتبنّى سياسة دولية جديدة تركز على تفويض إستعمال القوة إلى منظمات إقليمية من خلال قرارات مجلس الأمن، فقتلت الليبيين ودمرت ليبيا من خلال تفويض حلف شمال الأطلسي الذي نفّذ طائراته 17939 طلعة جوية مسلّحة دمر بها البنية التحتية والمواقع الدفاعية الليبية (مريم هرموش 2022)، وهو ما وثّقه تقارير صحيفة نيويورك تايمز من أنّ عدد كبير من المدنيين مات بسبب قصف حلف شمال الأطلسي (جيسون دافدسون وآخرون 2014)، الحلف الذي رفض أية مراقبة لسير عملياته العسكرية، كما رفض الإنقذات الى وقف إطلاق النار بعد بدء العمليات، ممّا جعل عملياته تتسبّب في خسائر مادية وبشرية تفوق ما سبّبه القذافي خلال الأيام الأولى من الإنتقاضة، ثمّ انسحب الحلف من ليبيا تاركاً عملية البناء التي تعتبر الخطوة الأخيرة في مسؤولية المجتمع الدولي تجاه ليبيا دون تنفيذ.

وشاركت الولايات المتحدة في قتل الشعب الليبي بحاملتي طائرات، وسفینتين برمائيتين، وثلاث غواصات، ودعمت حفتر فيما يقوم به وتساعد في تحقيق أطماعه، فقد أظهرت مواقع تتبّع الطائرات وصول 12 طائرة عسكرية أمريكية خلال الفترة من 29 يوليو 2018م وحتى ديسمبر 2019م الى مطار بنينة بينغازي، تحمل السلاح والمعدات العسكرية

(يوسف لطفي 2020)، كما شاركت دول أخرى في قتل الليبيين منها دولة الإمارات التي شكلت غرفة عمليات في الجبل الغربي إبان الإنتفاضة على القذافي، كما قصفت الكلية العسكرية في مصراته الذي أودى بحياة 26 طالباً من طلابها، وأرسلت عتاداً حربياً لحفتر ليقتل به الليبيين، وذكرت صحيفة وول ستريت جورنال أن 150 رحلة جوية تحمل ذخيرة وأنظمة دفاعية قد أرسلت إلى حفتر بين ديسمبر 2019م وأبريل 2020م، وهو ما أكدته كذلك صحيفة الجارديان من أن الإمارات تسلح حفتر في ليبيا وتعزز قواته عبر القواعد الجوية المصرية، وهو ما أكدته تقرير خبراء الأمم المتحدة بشأن ليبيا الصادر في 2017/6/4م والذي أشار صراحة إلى أن الإمارات وقوى إقليمية أخرى إنتهكت حظر الأسلحة المفروض على ليبيا في إطار دعمهم لحلفائهم من القبائل والمليشيات (صادق حجال 2018)، كما شاركت مصر في قتل الليبيين بدعمها لحفتر بإرسالها عتاداً عسكرياً تضمّن 400 حاوية تحمل ذخيرة ومعدات حربية ووحدات من البحرية والمستشارين العسكريين في مجال الطيران (السنوسي بسيكري 2011)، في حين شاركت المملكة العربية السعودية بدفع المكافآت المالية للقوات السودانية التي قاتلت مع حفتر كما مولت نشاط مجموعة فاغنر الروسية في الأراضي الليبية بعد زيارة قام بها حفتر قبل إسبوع من هجومه على طرابلس طلب فيها من ولي العهد السعودي الدعم المالي للعملية (بوبكر شنتيخ 2022).

المبحث الثالث: إنجازات السياسة الدولية في ليبيا :

كانت ليبيا محط أطماع القوى منذ أن كانت أقاليم منفصلة لا يرتبط سكانها مع بعضهم البعض إلا بروابط اجتماعية ودينية، مما جعلها عرضة للغزو المتكرر من الرومان والأسبان حتى جاءها الأتراك الذين لم يفعلوا فيها خيراً قبل أن يقدموها هدية إلى إيطاليا التي أرادت أن تقضي على عروبتها وتلحقها بعرش روما لتكون فيما بعد محطة من محطات صراع القوى التي أسست سياسة دولية تكون غطاء لأطماعها وطموحاتها خارج أراضيها، لتكون قبلة لخبائث السياسة الدولية المتمثلة في الخراب والدمار قبل الهيمنة والإستئثار دون منح شعبها أي قيمة أو إعتبار.

أولاً: إحتلال ليبيا ومنعها من الإستقلال :

كان لموقع ليبيا الإستراتيجي القريب من أوروبا وتوسطه بين قارات العالم دوره في جعلها محط أنظار القوى الدولية منذ القدم، فهي سيطر عليها الإغريق والفينيقيين والأسبان، ثم جاءها الأتراك فأصبحت أيلة عثمانية لمدة ثلاثة قرون ونصف الى أن سلمتها تركيا الى إيطاليا في 1911م (عبدالرحمن جعفر الكفاني 2018)، لتكون فيما بعد مسرحاً للحرب العالمية الثانية، التي إستغلتها بريطانيا لتكون بديلاً للإستعمار الإيطالي، فوققت في طريق إستقلالها، بل وتفاهمت مع القوى الغربية الأخرى على تقاسمها بموافقة الأمم المتحدة، فكان الصراع على الوصاية عليها بين بريطانيا وإيطاليا إلى جانب أمريكا والإتحاد السوفييتي، وهو ما كان له أثره في إستقلالها بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 289 لسنة 1949م الذي يعتبر الحسنة الوحيدة للسياسة الدولية التي أجبرت على فعلها لليبيا خوفاً من هيمنة بعض القوى الأخرى عليها، وبذلك صارت ليبيا دولة مستقلة تواجه الحصار والعقوبات والدمار.

ثانياً: حصار ليبيا ومقاطعتها :

كانت السمة البارزة لعلاقات ليبيا مع الدول الراعية للسياسة الدولية هي الحصار والمقاطعة منذ تغيير النظام السياسي فيها في 1969م حتى الانتفاضة على نظام القذافي في سنة 2011م نتيجة للسياسة المتحررة التي إتبعها القذافي غير المتوافقة مع سياسة الهيمنة والإستحواذ التي تنتهجها الدول الغربية، فلم يفرض أي حصار أو مقاطعة على ليبيا طيلة سنوات العهد الملكي، فهي عندما صارت مملكة أصبحت تدار من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، وما إن تغير النظام السياسي في 1969م حتى صارت المقاطعة والحصار السبيل الأمثل لتدجينها، بداية فُرِضت عليها عقوبات عندما حاولت التقارب مع الإتحاد السوفييتي فرضها الرئيس الأميركي جيرالد فورد، وإستمرت تلك العقوبات إلى أن جاء رونالد ريجان إلى البيت الأبيض فكانت ليبيا أحد المواضيع التي تناولها الإجتماع الذي عقده في اليوم التالي لتوليّه منصبه، وكانت نتيجته إستمرار العقوبات الإقتصادية بالإضافة الى حظر إستيراد النفط الليبي، ومنع تصدير المنتجات الأمريكية إلى

ليبيا(برونو بومبيه 2011)، ووصل تردّي العلاقات الى حدّ المواجهة العسكرية حيث ضربت الولايات المتحدة الأمريكية مدينتي طرابلس وبنغازي في الخامس عشر من أبريل 1986م، وأسقطت مقاتلتين ليبيتين فوق خليج سرت في 1989م، ثم قادت الأمم المتحدة إلى فرض حظر جوي وعسكري على ليبيا في 1992م، في أعقاب سقوط طائرة بان أميركا فوق قرية لوكيربي، شاركت فيه أغلب دول العالم وكانت الدول الغربية والدول العربية أكثر تشدداً في تطبيقه، وحاولت الدول الأفريقية أن تكسره مرات عديدة إلى أن تم رفعه بعد موافقة القذافي على دفع 1.5 مليار دولار تعويضات لضحايا حادثة لوكيربي، وعلى إثر ذلك أعادت الولايات المتحدة الأمريكية بعثتها الدبلوماسية إلى ليبيا في 2004م، ورفعت اسم ليبيا من قائمة الدول الراحية للإرهاب في 2006م، وما إن إنتفض الليبيين ضد القذافي حتى سارعت بريطانيا وفرنسا بمباركة أمريكية بتقديم مشروع فرض حظر جوي على ليبيا بحجة حماية المدنيين الذي وافقت السياسة الدولية عليه بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 لسنة 2011م، وكذلك كانت الدول الغربية والدول العربية في مقدّمة الدول التي سارعت إلى تطبيقه، ممّا يوضّح أن السياسة الدولية تقوم على سياسة التابع والمتبوع، وأنّ العالم تقوده قوة مهيمنة ترسم سياسته وفقاً لمصالحها.

ثالثاً: قتل الليبيين ونهب مواردهم :

يعتبر القتل والدمار من أهم سبل السياسة الدولية لإرغام الدول الضعيفة على قبول سياسة لا تخدمها، بالرغم من أنّ ميثاق الأمم المتحدة يؤكّد مبدأ سيادة الدول ويحظر استخدام القوة إلّا دفاعاً عن النفس، ورغم ذلك سعت بعض الدول العربية والغربية إلى الحصول على موافقة السياسة الدولية لتنفيذ عقوبات مجلس الامن الدولي ولم تعمل على تجنب ليبيا القتل والدمار، فقوّضت السياسة الدولية حلف شمال الأطلسي ليقّتل ويدمر بطائراته التي قامت بـ 9700 غارة، كان منها 112 صاروخاً توما هوك من الضربات الأمريكية التي إستهدفت مقرّات مدنية تابعة للنظام(البشير الكوت 2017)، وهو ما وثّقته تقارير صحيفة نيويورك تايمز من أنّ عدد كبير من المدنيين مات بسبب قصف حلف شمال الأطلسي(جيسون دافسون وآخرون 2014)، كما توصّلت منظّمة مراقبة حقوق الإنسان إلى

أن بعض المواقع التي قُصِفَت كانت لا تشكّل أهدافاً عسكرية وقتل فيها 72 شخصاً منهم 24 طفلاً وعشرون امرأة، كما تأكدت المنظمة من أن ثمانية غارات جوية إستهدفت مناطق لا يوجد بها أو بجوارها أية أنشطة عسكرية (مجاهد جبري، محمد الحاج 2017).

إن أول الدول التي بدأت القتل في ليبيا في 2011م هي فرنسا التي بعد يوم واحد فقط من صدور قرار مجلس الامن الدولي رقم 1973 إجتمع ساركوزي بالقيادات العسكرية لتوجيه ضربات عسكرية لقوات الدفاع الليبي، وفي اليوم التالي إجتمع مع رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون ووزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في الإليزيه، وخاطبهم بقوله "طائراتنا أقلعت في الجو ونحن لن نفعل شيئاً دون رضاكم" (نضال حمادة 2013)، فهي نشرت 60 طائرة وشاركت بـ 5600 طلعة جوية، وقدمت دعماً لوجستياً إلى المسلحين وزودتهم بالسلاح، وكشفت بعض التقارير بأنها شاركت في العمليات البرية إلى جانب قوات إماراتية وإنجليزية، ثم أخذت تدعم حفتر، فأوفدت له مستشارين عسكريين من أجل المساعدة في تخطيط الهجمات والتزود بالمعلومات، كما شاركت في هجومه على طرابلس بتوجيه الفصائل التشادية المسلحة للقتال معه (المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية 2013)، وتدّعي بأنها تعمل على إستقرار ليبيا لولاً إنكشاف أمرها عند فرار 13 خبيراً عسكرياً في أبريل 2019م من مدينة غريان، والذي برّرت به بأن هؤلاء الفرنسيين هم فريق أمني كان يحمي السفارة الفرنسية، كما تم العثور على صواريخ جافلن الأمريكية في مدينة غريان التي تم بيعها في وقت سابق لفرنسا (تقرير الشرق الأوسط 2011)، وبالتالي تقتل الليبيين ليستمر نهبها لموارد الجنوب الليبي.

وشاركت بريطانيا بـ 20 طائرة ودعمت المعارضين للقذافي بـ 160 مليون دولار، وبلغ إنفاقها 320 مليون جنيه إسترليني على التدخل العسكري في ليبيا، أما الولايات المتحدة فشاركت بحاملتي طائرات وسفينتين برمائيّتين، وثلاث غواصات (علاء الدين زردومي 2013)، ودعمت حفتر في مساعيه للسيطرة على العاصمة، وأظهرت مواقع تتبّع الطائرات وصول 12 طائرة عسكرية أمريكية خلال الفترة من 29 يوليو 2018م وحتى ديسمبر 2019م إلى مطار بنينة بينغازي، تحمل السلاح والمعدات العسكرية (يوسف لطفي

2020). وكذلك شاركت تركيا في قتل الليبيين خلال رد هجوم حفتر عن العاصمة، ومدّت حكومة الوفاق بمركبات مدرّعة وطائرات مسيّرة، وشاركت دولة الإمارات في قتل الليبيين أيام الإنتفاضة ودعمت حفتر بالإنقلاب على الشرعية السياسية، وأرسلت له العتاد الحربي ليواصل قتل الليبيين به، وذكرت صحيفة وول إستريت جورنال أنّ 150 رحلة جوية تحمل ذخيرة وأنظمة دفاعية قد أرسلت الى حفتر بين ديسمبر 2019م وأبريل 2020م، وهو ما أكّده كذلك صحيفة الجارديان من أنّ الإمارات تسلّح حفتر في ليبيا وتعرّز قواته عبر القواعد الجوية المصرية، كما قامت بقصف الكلية العسكرية في مصراته ممّا أودى بحياة 26 طالباً من طلابها، ورصد مركز تتبّع الملاحة الجوية العديد من الرحلات لطائرات شحن عسكرية من أبوظبي الى بنغازي، وتتغاضى السياسة الدولية عن كل القتل والدمار اللذان تقوم بهما الإمارات بالرغم من إطلاق العملية العسكرية (إيريني) في 31 مارس 2020م لمراقبة فرض الحظر على تصدير الأسلحة الى ليبيا، وهو ما أكّده تقرير خبراء الأمم المتحدة بشأن ليبيا الصادر في 2017/6/4م والذي أشار صراحة الى أنّ الإمارات وقوى إقليمية أخرى إنتهكت حظر الأسلحة المفروض على ليبيا في إطار دعمهم لحلفائهم من القبائل والمليشيات (صادق حجال 2018)، أمّا مصر فهي شاركت في قتل الليبيين بإرسالها عتاداً عسكرياً ووحدات من البحرية والمستشارين العسكريين في مجال الطيران لدعم حفتر في عملياته الأمر الذي أشاد به أمر القوات الجوية في قوات حفتر بأنّ الدعم المصري الكبير لجيش حفتر تضمّن 400 حاوية تحمل ذخيرة ومعدات حربية (السنوسي بيسيكري 2017)، كما أنّها قصفت مدينة درنة بدعوى محاربة الإرهاب، ومن جانب آخر شاركت السعودية في قتل الليبيين بطريقة غير مباشرة حيث قامت بدفع المكافآت المالية للقوات السودانية التي قاتلت مع حفتر، كما مؤّلت نشاط مجموعة فاغنر الروسية في الأراضي الليبية بعد زيارة قام بها حفتر قبل أسبوع من هجومه على طرابلس طلب فيها من ولي العهد السعودي الدعم المالي لتحقيق أهدافه.

خاتمة :

السياسة الدولية لم تتغير في نهجها منذ أن ظهر ما يسمى بالدولة، وأصبحت الدول تتلاقى من أجل تقاسم مناطق النفوذ أو الحد من النزاعات والحروب، إلا أنها بعد الحرب الباردة صارت سياسة هيمنة وتحكم في الشعوب الضعيفة، ونهب لمواردها وإسكانها عند المطالبة بحقوقها بالرغم من أن تلك الدول هي التي رسمت سياسة المنظمات الدولية التي أرادت أن تكون غطاءً لتصرفاتها، وأقرت مواثيقها حتى تحقق أهدافها وتصل إلى ما تريد، وهو ما كان مع ليبيا عندما عصفت بها رياح الربيع العربي التي أنهكتها بفعل السياسة الدولية التي تتظاهر بأنها تحمي الشعوب وتعمل على حريتهم في الوقت الذي لا تلقي لذلك بالاً عندما ترى أن لا مصلحة لها في ذلك، مثل تنصلها من إعادة بناء ليبيا والعمل على استقرارها بعد أن دمّرتها وحققت غايتها من إستهدافها بالطائرات والقنابل الموجهة لتدمير ما تملكه من إمكانيات الدفاع عن النفس، كما أنها عملت على استمرار تدفق النفط إلى أوروبا وحمايته من أي مخاطر قد توقف تدفقه، والسياسة الدولية التي حظرت توريد الأسلحة إلى ليبيا هي التي تغض الطرف عن ما تفعله بعض الدول الرديف التي بالغت في تسليح الجماعات المسلحة في ليبيا ولم تعاقبها على الرغم من الحظر المفروض على السلاح، مما جعل ليبيا تغرق في العنف والإنقسام والخلاف السياسي منذ الإنتفاضة على القذافي في سنة 2011م وحتى كتابة هذه السطور، وهذا يدل على أن السياسة الدولية سياسة أهواء ومصالح وليست سياسة عدل وتضامن، كما تدل على أنها سياسة هدم وخراب وليست سياسة بناء ووافق، فعندما أريد للليبيا بأن تكون ساحة للدمار والقتل تداعت الكثير من الدول لتشارك في تدميرها، وعندما أريد بناءها وإعادة تعميرها تنصل الكل من المسؤولية ولم يجد هذا المطالب العظيم للبيين أي تجاوب دولي نستطيع أن نرى من خلاله أن السياسة الدولية سياسة بناء ووافق وليست سياسة هدم وخراب.

النتائج والتوصيات :

النتيجة هي أنّ السياسة الدولية في ليبيا لم تعمل يوماً في صالح الشعب الليبي بالقدر الذي تعمل به من أجل مصالح مهندسيها، فهي تقوم على أن لا تكون الشعوب النامية متطورة وسعيدة، ولذلك عملت على تدمير ليبيا وكسر هيبتها، لتبقى مطمعاً للدول الامبريالية، ولعل ما دمره حلف شمال الأطلسي في سنة 2011م وما دمّرت السياسة التي إنتهجتها بعض القوى الإقليمية والدولية بعد ذلك بموافقة المجتمع الدولي أو غض الطرف عنها خير دليل على أنّ السياسة الدولية في ليبيا سياسة تقود إلى المزيد من الانقسامات والتشرذم السياسي الى جانب تهينة المجتمع الليبي بأن يكون مدمراً لوطنه ومقدّراته وخائناً لأُمته، وأوصي في نهاية هذه الورقة البحثية بأن يعمل الليبيون على النهوض بدولتهم، ولا ينتظرون من السياسة الدولية أن تُخرج ليبيا من أزمتها، لأنّ في إستقرار ليبيا قوة لمنطقة شمال أفريقيا وهو ما لا تريده القوى الدولية وبعض القوى الإقليمية.

المراجع :

- أحمد الزروق الرشيد وعبد الكريم مسعود إدبيش، إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية 2011م – 2016م، مجلة مدارات سياسية، ديسمبر 2017م.
- أحمد قاسم حسين، الحرب على العاصمة وتفاعلاتها الدولية والإقليمية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 22 مايو 2019م.
- أحمد قاسم حسين، التنافس الفرنسي-الإيطالي على النفوذ في ليبيا، المركز العربي للأبحاث والدراسات، قطر، 3 فبراير 2019م.
- البشير على الكوت، إدارة النظام الليبي لأزمة 2011م: دراسة في إدارة الأزمات السياسية، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد الأول، العدد الخامس، برلين، ديسمبر 2017م.

السنوسي بسيكري، الأزمة الليبية ودول الجوار: مواقف وحسابات، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 13 أبريل 2017م.

برونو بومبيه، استخدام القوة لحماية المدنيين والعمل الإنساني: حالة ليبيا وما بعدها، مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد 93، العدد 884، سبتمبر 2011م.

بوبر شتيتج، توظيف مبدأ التدخل الدولي الإنساني في الشؤون الداخلية للدول: ليبيا نموذجاً 2020/2011م، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، العام الجامعي 2022/2021م.

جمال حمود، مشروعية الجزاءات الدولية والتدخل الدولي ضد ليبيا، السودان، الصومال، مركز القدس للدراسات السياسية، ط1، عمان، الأردن، 2004م.

جيسون دافسون وآخرون، فرنسا وبريطانيا والتدخل في ليبيا: تحليل متكامل، مجلة دراسات عالمية، العدد 143، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2014م.

رولاند أوليفر وجون فيج، موجز تاريخ أفريقيا، ترجمة: دولت أحمد صادق، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1965م.

سيد عبد الرحيم أبوخبر، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية نحو ليبيا (1969م - 1989م)، دار زهران للنشر، القاهرة، بدون تاريخ نشر.

صادق حجال، صراع النفوذ الفرنسي في ليبيا: إعاقة عملية بناء الدولة وتقويض أمن دول الجوار الليبي، مجلة إتجاهات سياسية، العدد الثالث، المركز الديمقراطي العربي، برلين، مارس 2018م.

صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1970م.

طارق تاجي، دور المتغير الخارجي في فشل الدولة في ليبيا: التدخل العسكري لحلف الناتو نموذجاً، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 1، جامعة حسين بن بوعلي، الجزائر، 2022م.

عباس رشدي العماري، الثورة الليبية: جذورها وحاضرها، معهد الدراسات الدبلوماسية، القاهرة، بدون تاريخ.

عبد الأمير الأنباري، تأثير عقوبات الأمم المتحدة في التنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان: نموذج العقوبات المفروضة على العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد 256، 9 يناير 1991م.

عبد الرحمن جعفر الكنان، رسائل هيلاري كلينتون الإلكترونية تكشف دور نيكولا ساركوزي في تدمير ليبيا، 2018/3/1م.

علاء الدين زردومي، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013م.

فايزة بورياح، حظر الأسلحة والسلع في الممارسات الدولية: حالة ليبيا، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد السابع، العدد الأول، جامعة باتنة، الجزائر، 2022م.

كريستيان أولركيسن، قطر والربيع العربي: الدوافع السياسية والمضاعفات الإقليمية، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، 24 ديسمبر 2014م.

مجاهد جبيري، محمد الحاج، التدخل الدولي الإنساني في ليبيا: دوافعه ومبرراته وتجاوزاته، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد الثامن، العدد الرابع، جامعة قناة السويس، مصر، 2017م.

محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل: عواصف الحرب والسلام، ط3، دار الشروق، القاهرة، 1996م.

محمد مبروك المهدي، جغرافية ليبيا البشرية، الطبعة الثالثة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، 1998م.

مريم هرموش، التدخل الخارجي في ليبيا من مسؤولية الحماية الى إعادة البناء 2011م - 2016م، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد السابع، العدد الأول، السنة السابعة، الجزائر، 2022م.

نضال حمادة، الوجه الآخر للثورات العربية، دار الفارابي، بيروت، 2013م.
يوسف لطفي، تفكيك المشهد الليبي: تشريح للواقع والفواعل، منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية، القاهرة، 2020م.

يوسف لطفي، الدور الروسي في ليبيا: التاريخ والمقاربة والسلوك، منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية، ليبيا، 2021م.

البنك الدولي، إحصاءات تعداد سكان ليبيا، 2024م،

<https://tinyurl.com/5yp4j4wes>

التواجد الفرنسي في ليبيا: ميزان الربح والخسارة، المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، إسطنبول، 25 مايو 2023م.

تصاعد الدور التركي في ليبيا: الأسباب والخلفيات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، القاهرة، سلسلة تقدير موقف، 7 يناير 2020م.

تقرير الشرق الأوسط، المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي، تقرير رقم 115، مجموعة الأزمات الدولية، 14 ديسمبر 2011.